## ملخص البحث

سيف النهى، محمد ألفا، ٢٠١٣، ٠٩٢٢٠٠٢٧، **تطبيق العقد والتجنب عن التقصير في الواجب (wanprestasi) في خدمة المرابحة في بنك شريعة مندري (BSM) سوكارنو حتّى بمالانج وفق فقه المعاملات**. بحث جامعي. بقسم المعاملة الشرعية، في كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج.

المشرف :عز الدّين الماجستير

---

الكلمات الرئيسية: تطبيق، المرابحة، إخلاف الوعد.

تعد المرابحة إحدى الخدمات المفضلة في البنوك الإسلامية. تستخدم هذه الخدمة في مجالات مختلفة كمثل مجال الإنتاج ومجال الإستهلاك وفي مجال آخر. وبعد مرور الوقت تنمو هذه الخدمة نموا سريعاً ولقيت قبولا واسعا لدى المجتمع ولكن هناك بعض المشاكل من جهة البنك حيث لقي البنك كثيرا من الخسارة لكثرة خلاف الوعد. تلقى كثير من البنوك بفشل الاستثمار (NPF) بسبب خلاف الوعد. انطلاقا من هذه المشكلة يهدف هذا البحث إلى معرفة طريقة تجنب خلاف الوعد في هذه الخدمة استبعادا عن الخسارة والتي ستؤدي إلى زيادة الدخل.

يركز هذا البحث في معرفة تطبيق خدمة المرابحة في بنك شريعة مندري (BSM) سوكارنوحتّى بمالانج، هل يناسب عقدها بالشريعة الإسلامية أم لا، وفي معرفة طريقة تجنب خلاف الوعد في هذا العقد في البنك. يستخدم هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي حيث يستند على البيانات الرئيسية والبيانات الثانوية. أما البيانات الرئيسية تؤخذ من المقابلة الشخصية بالموظف في هذا البنك فمن هذه المقابلة يحصل الباحث البياناتات على كيفية تطبيق عقد المرابحة في البنك والتجنب عن خلاف الوعد. وأما البيانات الثانوية فيحصل الباحث من الكتب والبيانات المكتوبة في البنك وغير ذلك.

ونتيجة البحث هي أن بنك شريعة مندري (BSM) سوكارنو حتّى بمالانج في تطبيق عقد المرابحة خاصة في صرف البيت الجديد والبيت القديم يناسب الشريعة الإسلامية. أما خدمة المرابحة في صرف إصلاح البيت وفي الأرض المعَدّ لبناء البيت و المواد لبناء البيت قد وقع فيها زيادة العقد وهي مرابحة بالوكالة برسالة العرض ولذلك أصبحت الخدمة تناسب فقه المعاملات والفتوى الذي أصدره هيئة الفتوى بمجلس العلماء الإندونيسي (DSN-MUI) رقم ٤/٢٠٠٠ عن المرابحة. وأمّا طريقة التجنب عن خلاف الوعد فطبّق بنك شريعة مندري (BSM) بعض الأساليب، الأسلوب الأول: تطبيق نظام البنك الإندونيسي في العربون حيث يكون العربون على الأقل ٣٠% للبيت في قسم ٧٠. والأسلوب الثاني: وجود الإرتباط الكامل وذلك بفرض التأمين. والأسلوب الثالث: وجود شرط ملزم في عملية إخراج الشهادة الملكية وذلك بإخراج شهادة تكليف حق المضمون من الكاتب الرسمي. وهذه الأساليب كلها موافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.